البحرين تطلق حزمة مشاريع تنموية لإعادة تحفيز الاقتصاد

المنامة – أعلنت الحكومة البحرينية الأربعاء عن حزمة من المشاريع التنموية الكبرى ضمن خطة لدعم التعافي الاقتصادي وإعادة تنشيط النمو بعد أن تأثر البلد بتداعيات الجائحة كغيره من دول الخليج.

وتعتزم الحكومة تشييد خمس مدن جديدة ومشروعات في قطاعات السياحة والتجارة والنقل والبنية التحتية في إطار خطة لتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن في المالية العامة التي أُعلنت عنها الشهر الماضي.

واعتبر خبراء أن القرارات الجديدة تعتبر خطوة مهمة نحو ترسيخ خطط الحكومة في ما يتعلق بالإصلاحات التي يساهم فيها جيرانها الخليجيون، لكنها تحتاج المزيد من المرونة حتى تحقق الأهداف.

وقالت وزارة المالية والاقتصاد في بيان نشرته على حسابها في تويتر إن "الخطة تهدف إلى تلبية تطلعات المواطنين والمساهمة في خلق فرص نوعية واعدة لأبناء المملكة".

وأوضح الفريق الحكومي المعني بشأن خطة واسعة النطاق أزيح الستار عنها في نهاية شهر أكتوبر الماضي أن أولوية تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى تتضمن إطلاق حزمة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تتجاوز 30 مليار دولار. ولم يذكر البيان أي تفاصيل حتى الآن بشأن مصدر التمويل.

ونسبت وكالة الأنباء البحرينية الرسمية إلى خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس الوزراء، قوله إن "مشروعات البنية التحتية تشمل شبكة مترو تغطي أنحاء البلاد بطول 109 كيلومترات وطريقا بطول 22.5 كيلومتر للربط بين المشروعات الإسكانية والاستراتيجية وجسرا ثانيا للربط مع السعودية".

وتتوقع البحرين زيادة المناطق العمرانية بنسبة 60 في المئة مع تشييد المدن الخمس الجديدة في مناطق فشت الجارم وجزيرة سهيلة وفشت العظم وخليج البحرين وجزر حوار.

كما تشمل الخطط مشروعات للبنية التحتية والاتصالات، تتضمن مشروع جسر الملك حمد ومشروع مترو البحرين ومشاريع شبكة الاتصالات الدولية والحوسبة السحابية.

وتتضمن كذلك برنامجا لتحديث وزيادة طاقة إنتاج مصفاة شركة نفط البحرين الحكومية (بابكو) من 267 ألف برميل إلى نحو 380 ألف برميل يوميا.

كما تشمل خطط التنمية الجديدة تشييد منطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم، قرب مصنع شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) والذي يضم أحد أكبر مصاهر الألمنيوم في العالم.

أبرز مشاريع الإنعاش

- زيادة المناطق العمرانية بنسبة 60 في المئة
- رفع إنتاجية مصفاة شركة بابكو إلى 380 ألف برميل يوميا
- إقامة منطقة اقتصادية جديدة بالشراكة مع الولايات المتحدة
- تشييد منطقة خاصة للصناعات التحويلية للألمنيوم
- إطلاق منصة رقمية تعرض الاستراتيجية المتاحة للاستثمار

وإلى جانب ذلك، ستتم إقامة منطقة اقتصادية بالشراكة مع الولايات المتحدة تكون مركزا إقليميا للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجيستية والتوزيع.

وستطلق الحكومة أيضا منصة استثمارية إلكترونية تمكن المستثمرين من الحصول على معلومات متكاملة حول المشاريع التنموية والاستراتيجية المتاحة للاستثمار.

وسعيا لجذب الزوار تشمل المشروعات الجديدة منتجعات سياحية ومدينة معارض ومؤتمرات من المنتظر أن تكون الأكبر في المنطقة وستقام حول مركز دولي للمعارض والمؤتمرات.

وأرجأت البحرين، التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليون نسمة، خططا لإصلاح موازنتها المثقلة بالدين بفعل تأثير الأزمة الصحية، عندما أعلنت عن الحزمة التنموية والمالية الجديدة في الشهر الماضي.

كما أجلت هدفها للوصول بنسبة العجز إلى صفر لعامين من 2022 إلى 2024، لكنها في المقابل رفعت ضريبة القيمة المضافة إلى عشرة في المئة من خمسة في المئة.

ومثل هذا الإجراء اتخذته السعودية العام الماضي حينما ضاعفت الضريبة ثلاث مرات لتبلغ 15 في المئة، بينما فضلت الإمارات عدم اللجوء لذلك تفاديا لأي انعكاسات سلبية على اقتصادها.

وتحتاج البحرين، وهي الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول الخليج نحو 200 ألف برميل يوميا، إلى الكثير من المداخيل بهدف تعزيز ماليتها وسد عجز الموازنة المتزايد بسبب الانخفاض التاريخي لأسعار النفط رغم أنه عاد إلى الارتفاع في الأسابيع الماضية.

وتتوقع وزارة المالية أن تسجل موازنة العام الجاري عجزا قدره 3.2 مليار دولار على اعتبار وأن المصاريف ستبلغ نحو 9.55 مليار دولار والإيرادات نحو 6.4 مليار دولار.

وأعلنت الحكومة العام الماضي تعليق بعض جهودها الإصلاحية للتركيز على دعم الاقتصاد في التكيف مع الصدمة المزدوجة للجائحة وانخفاض أسعار النفط.

وتأثر الاقتصاد البحريني من قيود الإغلاق، مسجلا انكماشا بنسبة 5.81 في المئة خلال العام الماضي، فيما واصل الانكماش خلال الربع الأول من هذا العام بحوالي اثنين في المئة، ثم أظهر علامات التعافي حين حقق نسبة نمو عند نحو 5.7 في المئة في الربع الثاني.

وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الدين العام للبحرين قفز إلى 133 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي من 102 في المئة في العام 2019.

وكانت السعودية والإمارات والكويت قد قدمت في العام 2018 حزمة مساعدات للبحرين قيمتها عشرة مليارات دولار لمساعدتها على تحقيق التوازن المالي.

كل يوم نتعلم مهارة جديدة في تشغيل الآلة

الصندوق السيادي المصري يجذب أنظار الشركات السعودية

وعاء جاذب يساهم في مشروعات مع المستثمرين ويُبعد عنهم النزاعات القانونية

تراهن مصر على استقطاب مجموعة من الشركات السعودية للاستثمار في الصندوق السيادي، في مسعى لدفع عجلة النمو الاقتصادي بفضل توافر الفرص الواعدة المتاحة في الأصول الحكومية عبر الصناديق الفرعية المتخصصة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والبنوك والبنية التحتية والسياحة.

القاهرة – قال محللون مصريون إن خطة الشركات السعودية ونظيراتها الخليجية التي تستهدف تنويع استراتيجيات الاستثمار بعد جائحة كورونا أدت إلى توجيه أنظارها نحو أصول استثمار بديلة أبرزها الصندوق السيادي الذي يحظى باهتمام إقليمي ودولي كبير في الآونة الأخيرة.

وأعلنت شركة الراجحي السعودية عن باكورة استثماراتها في مصر عبر صندوق لايتهاوس للاستثمار في التعليم والمملوك للصندوق السيادي المصري.

كما كشفت وزارة التخطيط المصرية عن قرب توقيع مستثمرين سعوديين آخرين عقد إنشاء شركة متخصصة في الطاقة المتجددة المساهم المصري فيها أيضا هو الصندوق السيادي.

وتعزز استراتيجية الصندوق السيادي جذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، إذ لا تعتمد على استغلال الفوائض المالية أو البترولية، مثل صناديق دول مجلس التعاون الخليجي للاستثمار خارج البلاد، لكنه يستثمر في الأصول غير المستغلة داخل مصر، فضلا عن وجود أذرع استثمارية له تتمثل في صناديق فرعية متخصصة.

ودخل الصندوق السيادي المصري الذي تم تدشينه منذ ثلاثة أعوام قائمة التصنيف العالمي، واحتل المركز الحادي عشر عربيا والحادي والأربعين عالميا، بأصول مدارة قيمتها 11.96 مليار دولار، وفق بيانات صادرة عن معهد صناديق الثروة السيادية.

وتنعكس العلاقات السياسية والدبلوماسية الوطيدة بين القاهرة والرياض بالإيجاب على النواحي الاستثمارية والتجارية بين البلدين.

ويبدو ذلك جليا من خلال زيادة مشروعات صندوق الاستثمارات العامة السعودي (صندوق الثروة السيادية) بمصر، والتعاون في مجالات الطاقة المتجددة، والاستثمار في قطاع التعليم، وعزم بعض الشركات توسعة استثماراتها في مصر.

ووفقا لأرقام الهيئة العامة للاستثمار المصرية، فإن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات العربية بالبلاد، ويتعدى عدد مشروعاتها 5 آلاف في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية، وتعمل نحو 5338 شركة سعودية باستثمارات تبلغ قرابة 54 مليار دولار، بينها استثمارات حكومية وشركات خاصة.

وتقدر استثمارات السعودية عبر صندوقها السيادي في مصر، حسب مجلس الأعمال السعودي – المصري، بنحو 10 مليارات دولار، من بينها مشروع لشركة أكوا باور السعودية التي تنفذ مشروع محطة الأقصر لتوليد الكهرباء باستثمارات تبلغ نحو 2.3 مليار دولار.

وتراهن السلطات المصرية على جذب الاستثمارات المباشرة المتدفقة من الخارج، باعتبارها مصدرا مهما للنقد الأجنبي، فضلا عن الآفاق الاقتصادية الأخرى المتمثلة في توفير فرص العمل الناشئة من زيادة معدلات الإنتاج، وبالتالي تقليل طابور البطالة الطويل وزيادة الحصيلة الضريبية، ومن ثم دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وقال علي الإدريسي أستاذ الاقتصاد بمدينة الثقافة والعلوم في القاهرة إن "الحكومة المصرية اتخذت خطوات ناجعة في تهيئة مناخ الاستثمار من شأنها تعزيز تدفق الاستثمارات السعودية والخليجية بشكل عام".

علي الإدريسي

خطوات تحفيزية لتحسين مناخ الاستثمار تجذب الخليجيين

ياسر عمارة

فورة مرتقبة للاستثمارات السعودية في قطاعات مختلفة

وأضاف في تصريحات لـ"العرب" أنه "علاوة على ذلك، وفر الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي وحنكة القاهرة في التعامل مع جائحة كورونا اقتصاديا البيئة الملائمة لإنجاح مساعيها، وهي مستمرة في تطوير البنية التحتية الرقمية ومشاركة القطاع الخاص".

وأوضح الإدريسي أن من أبرز الأدوات التي لجأت إليها مصر لتهيئة وجذب الاستثمارات، هي تأسيس ذراع استثمارية حكومية تتمثل في الصندوق السيادي بهدف تسويق الفرص الاقتصادية والعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وأشار إلى أن الصندوق السيادي المصري يزيد من فرص استقطاب الشركات السعودية الرامية إلى تنويع استثماراتها في مجالات متعددة دون الاعتماد على النفط فقط، ما يعزز إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدين، واستغلال الأصول الراكدة في مصر.

ويعد الصندوق وسيلة مهمة لتسريع الشراكة مع المستثمرين ويرفع ثقتهم في مناخ الاقتصاد ويحفزهم على ضخ المزيد من الأموال، فضلاً عن التغلب على البيروقراطية والروتين، إذ يستثمر بشكل مباشر مع الشركات في القطاعات الاستراتيجية.

ويمكن أن تستفيد مصر من الخبرات السعودية التي اكتسبتها خلال السنوات الماضية بترسيخ قطاع الطاقة الجديدة، إذ تعتمد على تنويع مصادر الطاقة دون الاقتصار على الطرق التقليدية القائمة على النفط، وهو توجه سعت إليه كل دول الخليج أيضا، وفي مقدمتها الإمارات.

وتتوافق الرؤى بين القاهرة والرياض في مجال التعليم، لاسيما في الاعتماد على آلية التعليم عن بعد عبر الأجهزة الإلكترونية والبرامج الحديثة، وسبقت السعودية مصر في تلك الخطوة، وهو أمر يعزز نقل الخبرات والتعاون بشكل أكبر مع استمرار تداعيات الجائحة.

وتوقع الخبير الاقتصادي المصري ياسر عمارة حدوث فورة في الاستثمارات السعودية في مصر في الفترة المقبلة عبر الاستثمار في الشركات التي يطرحها الصندوق السيادي بمختلف القطاعات.

وقال لـ"العرب" إن "الصندوق جهة حكومية وسيطة ومرنة في ذات الوقت بين المستثمر وجهات رقابية متباينة، وهو ما يمنح المستثمرين الاطمئنان للتواجد في مصر".

وتعتزم شركة الفنار السعودية المتخصصة في تصنيع وتجارة المنتجات الكهربائية الإنشائية ضخ استثمارات في مصر بقيمة 1.6 مليار دولار حتى نهاية العام الجاري، من بينها 250 مليون دولار لتدشين محطة لتوليد الكهرباء عبر إنتاج الطاقة من الرياح.

كما أعلنت شركة الملابس والمنسوجات السعودية ثوب الأصيل عن تطلعاتها لاقتحام السوق المصرية ضمن خطتها الطموحة للتوسع في المنطقة بعد زيادة رأسمالها إلى 106 ملايين دولار.

وأشار عمارة لـ"العرب" إلى أن الحكومة المصرية اعتمدت منذ ثلاثة أعوام على عدد من الإصلاحات التشريعية لتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الخارجية بتدشين قوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار، والإصلاح الضريبي، وإدخال تعديلات على قوانين المؤسسات العامة والجمارك وسوق رأس المال.

ولم تظهر فاعلية الإجراءات التشريعية على تدفق الاستثمارات الخليجية نحو السوق المصرية إلا مع تدشين الصندوق السيادي، والذي يضمن حماية المستثمرين العرب من النزاعات القانونية أو الدخول في خلافات مع الوزارات بشأن تخصيص وملكية الأراضي أو تغيير أنشطة المشروعات، كما حدث مع عدد من الشركات السعودية والإماراتية والكويتية خلال سنوات سابقة.

وظهر ذلك جليا بتأسيس منصة استثمارية استراتيجية مشتركة بنحو 20 مليار دولار للاستثمار المشترك بين مصر والإمارات بعد عام من تأسيس الصندوق عبر شركة أبوظبي التنموية القابضة وصندوق مصر السيادي.

إكوينور النرويجية تدرس استئناف نشاطها النفطي في ليبيا

طرابلس – تسعى ليبيا لتشجيع شركات النفط العالمية على العودة إلى البلد الذي مزقته الحرب ومساعدته على تنمية هذه الصناعة التي تعد المصدر الأول للعملة الصعبة عبر زيادة الإنتاج بغية تحصيل إيرادات فقدتها طيلة العشرية الماضية.

بول مكافيرتي

مستعدون للمشاركة في مشاريع الطاقة الأحفورية والمتجددة

وآخر المهتمين باستئناف النشاط في البلد العضو في منظمة أوبك، إكوينور للطاقة، والتي يملك فيها الصندوق السيادي السعودي حصة تبلغ قيمتها 146 مليون دولار.

وأجرى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط مصطفى صنع الله مباحثات مع نائب رئيس إكوينور وهو مدير عام الاستكشاف بالشركة بول مكافيرتي المشروعات المستقبلية المشتركة في القطاع خاصة في منطقتي حقل المبروك بحوض سرت وحقول الشرارة بحوض مرزق.

ونسبت وكالة الأنباء الليبية الرسمية إلى صنع الله قوله خلال اللقاء على هامش مؤتمر للطاقة عقد في العاصمة الليبية هذا الأسبوع إن "منطقتي المبروك ومرزق امتنان وتوفران حاليا بيئة عمل مناسبة لإنجاز المشاريع المتفق عليها".

وأكد مدى رغبة ليبيا في استخراج المزيد من الغاز والنفط من حوضي مرزق وغدامس في أعقاب قيام المؤسسة الليبية للنفط بدراسة مستفيضة للإمكانيات النفطية الغازية لهذين الحوضين.

ومنذ اتفاق الفرقاء على تسوية سياسية يتم بموجبها إجراء انتخابات الشهر المقبل، شرعت المؤسسة الليبية للنفط في العمل على توسيع علاقاتها ومشاريعها مع الشركات العالمية الكبرى في مجال الاستكشاف والإنتاج.

وبالإضافة إلى ذلك ركزت على استراتيجيتها في استخدام الطاقات النظيفة لتوليد الطاقة وللقيام باعمالها في المناطق النفطية.

وقال مكافيرتي إن "شركة إكوينور مستعدة للعمل في ليبيا وتنفيذ المشاريع المشتركة والمشاركة في مشاريع الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة في ليبيا".

وتأتي الخطوة بعدما أعلنت شركة سوناطراك الجزائرية أنها تدرس أيضا العودة إلى النشاط في ليبيا وأبدت استعدادا للمساهمة في عمليات تأهيل وصيانة المنشآت النفطية والغازية.

وأكدت سوناطراك في بيان أنها ناقشت مسألة استئناف الشركة لأنشطتها في الاستكشاف والإنتاج النفطي في ليبيا.

وكانت المؤسسة الليبية للنفط قد وقعت في يناير 2018 مع سوناطراك اتفاقا تقوم بموجبه الشركة الجزائرية بتشغيل منطقتي التعاقد في حقل غدامس قرب حدود البلدين.

وخلال منتدى الاستثمار بليبيا في يونيو الماضي أكد صنع الله على الحاجة إلى تمويلات لإجراء إصلاحات ملحة بالقطاع النفطي بعدما تضرر الإنتاج جراء تآكل بخطوط الأنابيب.

وتمتلك ليبيا أكبر احتياطيات هيدروكربونية في قارة أفريقيا، وهي تضخ حوالي 1.3 مليون برميل يوميا رغم أنها معفاة من تنفيذ اتفاق تحالف أوبك+، وتهدف إلى زيادة الإنتاج بين 2 و2.5 مليون برميل يوميا في غضون ست سنوات.

وكان إنتاج ليبيا 1.6 مليون برميل يوميا قبل اندلاع الحرب في 2011، والتي نالت من قطاع النفط وأدت إلى هبوط الإنتاج إلى 100 ألف برميل يوميا في فترة من الفترات.

وكشف المسؤولون في قطاع النفط الليبي طيلة أسابيع من تحركاتهم لحث شركات الطاقة العالمية ومن بينها الشركات الأميركية على العودة للبلاد وضخ استثمارات جديدة للاستفادة من الفرص الكثيرة التي تتيحها الاحتياطات الهائلة.

ما نوع المواد التي تصنع منها أنابيب الضخ